معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية

العدد الثاني عشر - يناير 2019

دورة «تدريب المدربين» بين
معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا

توقيع مذكرة تفاهم
بين معهد الكويت للدراسات القضائية
والقانونية
وبين كلية الحقوق بجامعة الكويت

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد الثاني عشر
يناير 2019

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

6
الإختبارات النهائية لدورة
الباحثين الشرعيين الدفعة 11

12
ندوة أمر الصلح في الحوادث البسيطة
وأثرها على التأمين

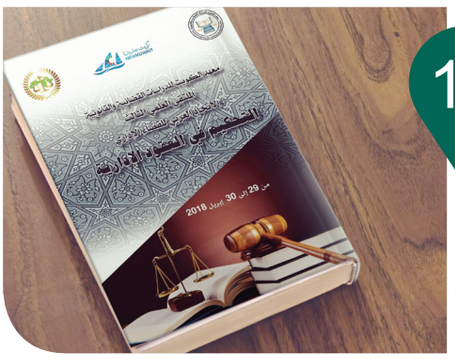

17
إصدر معهد الكويت للدراسات القضائية
والقانونية كتاب الملتقى العلمي الثالث
الإتحاد العربي للقضاء الإداري تحت عنوان
«التحكيم في العقود الإدارية»

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com
https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

الافتتاحية

صادف صدور هذا العدد من النشرة الشهرية حلول العام الجديد 2019م، وإذ نتمنى أن يكون عام سلم وتطور وإنجاز على العالمين العربي والإسلامي، فإنها ستكون بالنسبة للمعهد مرحلة هامة لتحديث وتطوير وسائل وأدوات تأهيل القضاة وأعضاء النيابة العامة بصفة أساسية وذلك على ضوء التطورات المستجدة في مجال التكوين القضائي لخلق الذهنية القضائية القادرة عل الإستيعاب والتطبيق بإنزال المعرفة القانونية على المعطيات، مع تأمين استمرار التواصل لصقل هذه الذهنية وتنميتها بالخبرات والمهارات القضائية المكتسبة وإمكانية استخدام وسائل التقنية المعلوماتية الحديثة لرفع مستوى الأداء في إطار قيم وتقاليد القضاء، ولضمان تحقيق هذا الهدف على وجه أرقى، يبدو لزاماً الحرص على كسب قناعة المتدربين وإيمانهم بضرورة التدريب وبالدور المميز للمعهد في هذا المجال حتى يجمع رجال القضاء بين المعرفة القانونية العميقة وبين فن القضاء المستند إلى خبرة مكتسبة من الممارسة الطويلة الشاقة في حقل العمل القضائي يحوطها ثقافة عامة واسعة، فالقاضي الذي يجمع بين العلم والخبرة لا يشوب حكمه القصور ولا يعتري قراره التسرع ولا يتسم عمله بقلة العناية.

وثمرة هذا العدد حوت أنشطة المعهد العلمية والمعرفية، والمقابلات والزيارات الرسمية وبرامج التدريب التأسيسي والمستمر والتخصصي بما يعكس رؤية واستراتيجية المعهد.

نسأل الله أن يوفقنا في تحقيق الطموحات بغية أن يكون المعهد منارا يقتدى به ويهتدى بما يقدمه من عمل مثمر بإذن الله، نحسبه زاداً وعدة في أداء رسالة القضاء، وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

المستشار/ عويد ساري الثويمر
مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
وكيل محكمة الاستئناف

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي عن شهر يناير 2019

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة	ملاحظات
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشر)	93 باحث وباحثة قانونيين	النيابة العامة	2018 / 9 / 9 2019 / 9 / 8 سنة	مستمرة (المحاضرات النظرية)
2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الحادية عشر)	28 باحث وباحثة شرعيين	جهات حكومية	2018 / 9 / 30 2019 / 1 / 10 3 أشهر	انجزت
3	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الثانية عشر)	34 باحث وباحثة شرعيين	جهات حكومية	2019 / 1 / 20 2019 / 5 / 2 3 أشهر	بدأت
4	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء-موثق شرعي	15 موثق	إدارة التوثيقات الشرعية	2019 / 1 / 13 2019 / 1 / 17	انجزت
5	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل لوظائف المرتبطة بأعمال القضاء (موثق)	15 موثق	إدارة التوثيق	2019 / 1 / 20 2019 / 1 / 24	بدأت

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشر):

* استمرار فترة التدريب النظري.

زيارة ميدانية للأدلة الجنائية المجموعة الأولى بتاريخ 21 يناير 2019

زيارة ميدانية للأدلة الجنائية المجموعة الثانية بتاريخ 24 يناير 2019

برنامج الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الحادية عشر):

تم عقد الاختبارات النهائية من تاريخ 6 يناير 2019 حتى 10 يناير 2019

وتم اعلان النتيجة النهائية بعد اعتمادها من معالي وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة المعهد ، حيث اجتاز الدورة بنجاح عدد 28 باحث وباحثة شرعيين.

برنامج الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الثانية عشر):

بدأت الدورة بتاريخ 20 يناير 2019 حتى 2 مايو 2019 والتحق فيها عدد 34 باحث وباحثة شرعيين.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (مندوب اعلان):

تم اعلان النتيجة النهائية بعد اعتمادها من معالي وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة المعهد.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (أمين سر جلسة + أمين سر تحقيق):

تم اعلان النتيجة النهائية بعد اعتمادها من معالي وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة المعهد.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (ضباط دعاوي):

تم اعلان النتيجة النهائية بعد اعتمادها من معالي وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة المعهد.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (منفذ أحكام جزائية):

تم اعلان النتيجة النهائية بعد اعتمادها من معالي وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة المعهد.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (موثق شرعي):

بدأت الدورة بتاريخ 13 يناير 2019 حتى 17 يناير 2019 والتحق فيها عدد 15 موثق شرعي.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (موثق):

بدأت الدورة بتاريخ 20 يناير 2019 حتى 24 يناير 2019 والتحق فيها عدد 15 موثق.

برنامج زيارة وفد طلبة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية من الباحثين القانونيين للإدارة العامة للأدلة الجنائية يومي الأثنين والخميس 21 يناير 2019، 24 يناير 2019م

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية زيارة إلى الإدارة العامة للأدلة الجنائية في يومي الأثنين والخميس 21 يناير 2019، 24 يناير 2019م متمثلة بكل من نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي المستشار/ عبدالله القصيمي وعضو المكتب الفني المستشار/ خالد بشير، والباحثين القانونيين الدفعة السابعة عشر وذلك استكمالا للتدريب العملي وذالك لصقل مهاراتهم، والتي تم من خلالها عرض فيلم وثائقي يبين أهمية مسرح الجريمة بما يسفر عنه من البحث والتحري عن كل ما يخص مسرح الجريمة من أدلة تفيد في الوصول إلى الجاني. ومن ثم تم استكمال للشرح العملي وذالك بالتنقل بين بعض الإدارات التابعة للأدلة الجنائية في المختبرات الجنائية وهي (السموم، الكحول، المخدرات والأسلحة النارية) وفي ختام الزيارة تقدم نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي المستشار/ عبدالله القصيمي، بالشكر للقائمين على هذا الصرح في ما يبذلون من تفاني وإخلاص لعملهم، كما تقدم المدير العام للأدلة الجنائية/ اللواء محمود الطباخ ومساعد مدير الإدارة العقيد/ عيد العويهان بإلقاء كلمة أشادوا بها أوجه التعاون المستمر بين الإدارة العامة للأدلة الجنائية والطب الشرعي ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

الإختبارات النهائية لدورة الباحثين الشرعيين الدفعة 11
جهات حكومية
6 - 10 / 1 / 2019

دورة الباحثين الشرعيين الدفعة 12
لمجموعة من أعضاء السلطة القضائية
2019/5/2-1/20

البرامج التدريبية التي يتلقاها الباحثين القانونيين الدفعة 17
المستشار/ محمد الدعيج
2019/9/9 – 2018/9/9

الدورة التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء
2019/1/17-13

دورة الباحثين القانونين الدفعة 17
لمجموعة من أعضاء السلطة القضائية
09/09/2018 - 09/09/2019

إحصائية شهر ديسمبر / 2018

الأعداد / الجهات	الدورات	المشاركين	المجتازون	غير المجتازين
المحكمة الكلية	3	40	9	31
النيابة العامة	7	150	124	26
إدارة الخبراء	5	145	115	30
معاوني القضاء	8	99	84	15
الجهات الحكومية	3	61	57	4
ورش عمل	–	–	–	–
المجموع	26	495	389	106

البرنامج التدريبي لقطاع التدريب المستمر والتخصصي يناير 2019

اسم الدورة	الجهة	التاريخ	الفترة
الدعوى الجزائية في نطاق قانون إنشاء هيئة أسواق المال	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	6 – 8 / 1 /2019	م
التشطيبات (واجهات خارجية - أرضيات - أسقف زائفة)	خبراء مهندسين (مدني – معماري)	6 – 10 / 1 / 2019	ص
التأمين وأنواعه وآلية التعويض وفقاً لأعمال الخبرة	الخبراء المحاسبين	8 – 10 / 1 / 2019	ص
قواعد وإجراءات تقييم كفاءة الموظف العام	جهات حكومية	13 – 14 / 1 / 2019	ص
المسئولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والتلاعب والأخطاء في إعداد القوائم المالية	الخبراء المحاسبين	13 – 15 / 1 / 2019	ص
قواعد التصرف في التحقيق وضوابط صياغة المذكرات والقيود والأوصاف وقوائم أدلة الإثبات ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (3)	النيابة العامة	14 / 1 / 2019	ص
أحكام الترقية للمناصب الإشرافية والإحالة للتقاعد وفق مبادئ محكمة التمييز	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	14 – 16 / 1 /2019	م
قواعد التصرف في التحقيق وضوابط صياغة المذكرات والقيود والأوصاف وقوائم أدلة الإثبات ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (4)	النيابة العامة	15 / 1 / 2019	ص
طرق وإجراءات إعلان الأوراق القضائية	إدارة التحكيم القضائي	16 – 17 / 1 / 2019	ص
القضاء المستعجل وإشكالات التنفيذ	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	20 – 22 / 1 /2019	م
تقييم الأصول من المخزون والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وفقا لأحدث المعايير المحاسبية	الخبراء المحاسبين	20 – 24 / 1 / 2019	ص
أنواع الدعاوى الإدارية وشروط قبولها	جهات حكومية	23 – 24 / 1 / 2019	ص
تسعير المواد وتحليلها	خبراء مهندسين (مدني – معماري)	27 – 31 / 1 / 2019	ص
المسئولية الطبية الفنية في العمليات الجراحية (1)	النيابة العامة	28 / 1 / 2019	ص
المبادئ القضائية المتعلقة بالدعوى العمالية والمآخذ القانونية المتعلقة بالأحكام الصادرة فيها	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	28 – 30 / 1 /2019	م
الأحوال الشخصية والإجراءات المتبعة بالخبرة	الخبراء المحاسبين	29 – 31 / 1 / 2019	ص

«القضاء المستعجل وإشكالات التنفيذ»
المستشار / محمد طلبه شعبان
2019 / 1 / 22 - 20

«تطوير قدرات المؤسسة الشرطية والأمنية بدولة الكويت»
2019 / 1 / 15 - 13

«قواعد وإجراءات تقييم كفاءة الموظف العام»
المستشار د./ نواف الشريعان
2019 / 1 / 14 - 13

«تقييم الأصول من المخزون والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية»
كبير الخبراء الدكتور / سعود عوض المطيري
2019 / 1 / 24 - 20

«المسئولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والتلاعب والأخطاء في إعداد القوائم المالية للسادة الخبراء المحاسبين»
كبير الخبراء الدكتور / سعود عوض المطيري
2019 / 1 / 15 - 13

توقيع مذكرة تفاهم بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وبين كلية الحقوق بجامعة الكويت

من منطلق رؤية إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية. وتوطيداً للعلاقة الوثيقة وتحقيقاً للأهداف والتعاون الثنائي بين مؤسسات الدولة والتوسع في مجالات التدريب والبحث العلمي وتبادل الخبرات، وقع المعهد اليوم الاثنين الموافق 21 يناير 2019 م مذكرة تفاهم مشتركة بين المعهد وكلية الحقوق بجامعة الكويت حيث مثل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار / عويد ساري الثويمر مدير المعهد وعن كلية الحقوق بجامعة الكويت الأستاذ الدكتور / فايز الظفيري.

ونصت مذكرة التفاهم على عدة مواد منها؛ التعاون والتبادل العلمي في مجالات التدريب والتأهيل القضائي والزيارات والندوات وعقد حلقات نقاشية يعقدها الطرفين حول المواضيع ذات الاهتمام ويتم الاتفاق عليها على اعداد البرامج التدريبية طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتفق عليها الطرفين قبل البدء بتلك البرامج والدورات، كما يتم تبادل النشرات والبحوث ومجموعة الأحكام والقوانين التي يصدرها الطرفين.

وهذا وقدر صرح مدير المعهد المستشار/ عويد ساري الثويمر بأن توقيع مثل هذه المذكرات يثمر بصورة كبيرة وفعالة في إيجاد كوادر بشرية قادرة على التعامل في مختلف القضايا وبما يحقق أحد المحاور الهامة برؤية الكويت 2035 .

ندوة امر الصلح في الحوادث البسيطة و أثرها على التأمين

انطلاقا من دور المعهد في نشر الثقافة القانونية وتسليط الضوء على جميع الأمور التي تهم المجتمع ونظراً لقيام الإدارة العامة للتحقيقات بتفعيل الإجـراءات القانونية بشأن أمر الصلح بالحوادث البسيطة ولمعرفة أساسها القانوني والإجراءات المتبعة لدى شركات التأمين، نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يوم الأربعاء الموافق 23 / 1 / 2019 ندوة حول أمر الصلح في الحوادث البسيطة وأثرها على التأمين في تمام الساعة 5:30م، بمسرح المعهد، والتي حاضر فيها كل من الأستاذ جمال الريش - نائب المدير العام لشؤون إدارات التحقيق في وزارة الداخلية، والأستاذ نواف الكوت - نائب رئيس لجنة السيارات في الإتحاد الكويتي للتأمين.

حيث افتتح المستشار الدكتور فهد أبو صليب الندوة بالترحيب بالحضور، وتقديم السادة المحاضرين بالإضافة إلى ملخص حول أهمية الندوة ودورها في توضيح بعض الأمور القانونية والإجرائية المتعلقة بالصلح في الحوادث البسيطة والتأمين عليها.

وتحدث الأستاذ جمال الريش بعدها بأن حوادث السير من بين أكثر القضايا إثارة للإهتمام بالكويت، نظراً لما تخلفه من ضحايا وأضرار تصيب الأرواح والأبـدان والممتلكات. كما أن للحوادث كلفة اجتماعية واقتصادية باهظة.

ولما كان انتشار هذه الحوادث يؤدي بالضرورة إلى تزايد عدد القضايا المعروضة على المحاكم فإن القضاء واجه سيلاً من القضايا، حيث تم تفعيل قانون أمر الصلح في الحوادث المرورية البسيطة والذي انعكس بصورة إيجابية على الوضع المروري وكذلك تسهيل الإجراءات على أطراف الحادث، كما أن صرف شركات التأمين لمبالغ التأمين على الحوادث سيتم خلال عشرة أيام على الأكثر.

وقال جمال الريش إن تفعيل المادة «41/2 – 41/5» من قانون المرور والخاصة بأمر الصلح في الحوادث المرورية البسيطة، هي مادة موجودة في قانون المرور وليست مستحدثة أو طلب استحداثها، وأن تطبيقها قد أدى إلى تقليل الدورة المستندية من 18 شهراً إلى عدة ساعات.

وأشـار إلـى أن تطبيق قـانـون أمـر الصلح فـي الحوادث المرورية البسيطة وهي التي لا ينتج عنها أي إصابة خطأ أو قتل خطأ، بدأ تطبيقه أولاً في محافظة العاصمة في 3/ 6 / 2018 وقد حقق نجاحاً كبيراً وتم تعميمه على جميع المحافظات في 1/ 7 / 2018.

وأضاف أن المتسبب في الحادث سيقوم بسداد غرامة مالية قدرها 20 ديناراً داخـل المخفر بعد إقـراره بالخطأ، وإرسال أمر الصلح لشركة التأمين بصحبة المتضرر لتسليم التعويض دون الحاجة لإرسال أوراق الحادث إلى المحكمة.

وأردف أن ضابط المخفر المختص في حال قبول أمر الصلح يقوم بتحرير مخالفة مرورية للطرف المتسبب في الحادث، ثم يستكمل المحضر ويسلم المتضرر الأوراق الخاصة بالتأمين، وفي حال وقوع حادث بسيط بين مركبتين أو أكثر دون وجود تراضٍ بين الأطراف على الصلح يجب عليهم أن يتوجهوا إلى المخفر المختص لإنهاء إجراءات الصلح.

وأوضـح أن ضبـاط المـخافـر خـضـعـوا لـدورات تدريبة فـي تـطـبـيـق الـمـادة «41/2 – 41/5» مـن قانون الـمـرور لـصـقـل خـبـراتـهـم فـي الـقـيـام بـالـتـحـقـيـق في الـحـوادث الـمـروريـة البسيطة وإجـراءات الـصـلـح منها.

كما ان تفعيل المادة الخاصة بأمر الصلح في الحوادث المرورية البسيطة سيكون له أثر كبير وسينعكس بصورة

إيجابية على الوضع المروري، من توفير الوقت والجهد ورفع الأعباء عن رجال الشرطة، وكذلك تسهيل الإجراءات على أطراف الحادث. وأنه في حالة وقوع حادث بسيط وعدم وجود تراض بين الأطراف على الصلح ففي هذه الحالة يجب عليهم أن يقوموا بتحريك المركبات وابعادها عن الطريق إلى كتف الطريق الأيمن أو أقرب مكان آمن لعدم تعطيل الحركة المرورية والانتظار لحين وصول دورية الشرطة لمكان الحادث.

وأنه في حال عدم قيام أطراف الحادث بإفساح الطريق بتحريك المركبات وإبعادها إلى كتف الطريق الأيمن، يتم تحرير مخالفة مرورية في حقهم لعرقلة حركة السير، لافتا إلى انه منذ تطبيق القرار تزايدت أوامر الصلح في الحوادث المرورية البسيطة خلال الفترة من 2018/6/3 إلى 2018/12/31 لتصل حسب المحافظات الى:

العاصمة 8536	حولي 8215
مبارك الكبير 2644	الأحمدي 3662
الفروانية 4706	الجهراء 1408

الإجمالي 29171

من جانب آخر، شكر الأستاذ نواف الكوت إدارة المعهد لتنظيم مثل هذه الندوات ذات البعد التثقيفي خصوصا بعدما تم تفعيل أمر الصلح في الحوادث المرورية البسيطة بما ينعكس بصورة إيجابية على الوضع المروري وتسهيل الإجراءات على أطراف الحادث، حيث يجب التمييز بين التأمين ضد الغير الإجباري، والذي يعتبر ضمان حول حصول المتضررين من حوادث السيارات على تعويض عن الأضرار التي يتكبدونها في أملاكهم أو في شخصهم، ومن خصائص التأمين ضد الغير أنه يحمي المتسبب بالحادث من المسئولية المدنية ضد الغير فقط.

أما التأمين الشامل فهو عقد تكميلي ينبني على قاعدة «العقد شريعة المتعاقدين»، بما لا يخالف القانون ومن خصائصه أنه يحمي المؤمن على مركبته فقط.

كما وضح الأستاذ نواف الكوت إجراءات أمر الصلح لدى شركة التأمين وهي:

إحضار المركبة الى مقر شركة التأمين مع ورقة أمر الصلح.

المعاينة من قبل الشركة وتحديد مبلغ الإصلاح، ونسبة الاستهلاك على القطع.

يقوم العميل بإصلاح المركبة واحضار الفواتير لشركة التأمين.

تقوم الشركة بالتدقيق على الفواتير وخصم نسبة الإستهلاك إذا كانت القطع المستبدلة جديدة.

موضحاً كيفية صرف مبلغ التعويض من شركة التأمين، مؤكداً أنه بعد استيفاء الإجراءات سيتم صرف مبلغ التأمين في مدة أقصاها عشرة أيام،مبيناً أن من لديه مشكلة مع شركات التأمين أو من لم يقتنع بمبلغ التأمين عليه اللجوء إلى وزارة التجارة والصناعة قسم الشكاوى إدارة التأمين، وهناك سيتم بحث الحالة اما بزيادة المبلغ واما تخفيضه وفي حالة عدم اقتناعه اللجوء إلى القضاء.

كما رصد بعض المشاكل والتوصيات لقانون أمر الصلح والتي تتمثل في:

أنه لايوجد ربط بين المخافر مما يجعل احتمالية حصول المتضرر على أكثر من تعويض.

لا يوجد ربط بين التأمين الشامل والتأمين ضد الغير.

اختلاف مفهوم الحادث البسيط بين شركات التأمين والأطراف الأخرى.

لا يوجد ربط بين شركات التأمين.

التعرفة التأمينية ضد الغير لا تناسب حجم الخطر.

هذا واختتمت الندوة في تمام الساعة 6:30م بعد فتح باب النقاش والإستفسارات، وتكريم المحاضرين.

دورة «تدريب المدربين» بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا

في إطار التعاون الثنائي ما بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا، والذي نظمته اتفاقية التعاون الموقعة ما بين الجانبين في أكتوبر 2018, حيث نصت من ضمن بنودها على تبادل التجارب والخبرات، وفي هذا المجال نظم المعهد بالتعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء والسفارة الفرنسية بدولة الكويت دورة تدريبية تخصصية حول تدريب المدربين, حاضر فيها كل من الخبيرين القاضي/ آن ماري موريس نائبة رئيس محكمة نانتير والخبيرة في منهجية تدريب المدربين, والسيد القاضي/ أوليفييه براي, وذلك خلال الفترة 27-29 يناير 2019 بمبنى المعهد, وقد افتتح السيد المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير المعهد الدورة موضحاً أن موضوعها قد اختير بعناية, وذلك انطلاقاً من رسالة المعهد المتمثلة في المساهمة بإعداد كوادر قضائية وقانونية متميزة علمياً وعملياً من خلال تقديم أفضل الممارسات

العالمية في التدريب القضائي والقانوني, وسعياً منه لصقل الخبرات والمعارف المتراكمة لدى المدرب.

وأن هذه الدورة هي حصيلة لاستعراض التجربة الفرنسية في مجال تدريب المدربين، كما أكدت سعادة سفيرة الجمهورية الفرنسية السيدة / ماري ماسدوبوي, أن التعاون القانوني والقضائي مع دولة الكويت متطور وله عدة أوجه إيجابية من ضمنها هذه الدورة التي نتشرف اليوم بإفتتاحها، باعتبارها لبنة أساسية ضمن التكامل المثمر مابين المعهد والمدرسة الوطنية للقضاء آملين أن تعود بالفائدة المرجوة على السادة المشاركين.

واستمرت الدورة لمدة ثلاث أيام وشارك فيها لفيف من السادة المستشارين والقضاة وأعضاء النيابة العامة المدربين بالمعهد وذلك قصد اكتساب المهارات اللازمة في مجال التدريب من تصميم وتحرير وتنشيط وحدات التدريب.

وقفة مع ...
رسالة الخليفة
عمر بن الخطاب
لقضاة الأمس واليوم ..!

الرسالة التي بعثها عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري عندما ولاه قضاة الكوفة تدرس في أكبر الجامعات الفرنسية بكليات الحقوق، وقد علقت في مدخل جامعة «السوربون» وهي من أكبر وأشهر الجامعات العالمية في الدراسات القانونية ومن هذه الرسالة عرف قانون المرافعات واقتبست منها مواد إجراءات رفع الدعاوي من استئناف وشهود وغير ذلك من الإجراءات المتبعة في أغلب محاكم العالم على اختلافها. فيما لا يعرف الأغلب هذه الرسالة علماً بأن الغرب يهتم بها ويتخذها منهجاً له.

استوفى عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – في عهده إلى أبى موسى الأشعري شروط القضاء وبين أحكام التقليد، فقال فيه: أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدلي إليك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، وأس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك؛ حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك. البينة على من إدعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً. ولا يمنعك قضاء قضيته أمس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق؛ فإن الحق قديم لا يبطله شيء ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل الفهم فيما تلجلج في صدرك ما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة نبيه ثم اعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور بنظائرها واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أو بينة أمداً ينتهي إليه، فمن أحضر بينة أخذت له لحقه واستحلل القضية عليه فإن ذلك أنفى للشك وأجلى للعمى. والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه بشهادة زور أو ظنيناً في ولاء أو نسب، فإن الله عفا عن الأيمان ودرأ بالبينات. وإياك والقلق والضجر والتأفف بالخصوم فإن الحق في مواطن الحق يعظم الله به الأجر ويحسن به الذكر والسلام

والسلام عليك ورحمة الله

كتاب الملتقى العلمي الثالث الاتحاد العربي للقضاء الإداري تحت عنوان

«التحكيم في العقود الإدارية»

اصدر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية كتاب الملتقى العلمي الثالث الاتحاد العربي للقضاء الإداري تحت عنوان «التحكيم في العقود الإدارية» حيث يحمل هذا الإصدار بين دفتين أوراق العمل حول التعريف بالتحكيم في العقود الإدارية والموقف الفقهي والتشريعي والقضائي من جواز اللجوء للتحكيم وطرق الطعن في أحكام هيئة التحكيم، حيث يأتي إعداد مثل تلك الإصدارات سعياً لتحقيق رؤية الكويت 2035 في الارتقاء وتطوير الكوادر البشرية .

حق المحكمة في الأخذ بتقرير الخبير الغير تابع لإدارة الخبراء الذي لم يؤد اليمين القانونية أمام المحكمة أو قاضي الأمور الوقتية وفقاً لقانون تنظيم الخبرة

إعداد المستشار/ خالد بشيّر :
عضو المكتب الفني - معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

التعليق على المبدأ القضائي

- الأصل أن الخبير غير التابع لإدارة الخبراء (كالطبيب الشرعي التابع لإدارة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية) يحلف يميناً بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة وفقاً لنص المادة 2/4 من المرسوم بقانون 40 لسنة 1980 بشأن الخبرة إلا أن تلك المادة لم تنص علي جزاء لمخالفة ذلك.
- وإزاء خلو تلك المادة من جزاء البطلان علي عدم حلف الخبير لتلك اليمين ومن ثم فلا يجوز القول ببطلان تقرير الخبير لعدم أداء اليمين لما هو مقرر أن البطلان جزاء يجب أن ينص عليه القانون في حال مخالفة معينة – إلا أنه وإزاء خلو المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة من جزاء بطلان تقرير الخبير في حالة عدم أداء الخبير لليمين وبالتالي يكون التقرير غير باطل في ذاته.
- ولما كانت محكمة الموضوع هي الخبير الأعلى في الدعوى والتي لها حق تقدير الأدلة والقرائن والأخذ بما تطمئن إليه منها.
- وعليه فإن للمحكمة الأخذ بتقرير الخبير غير التابع لإدارة الخبراء والذي لم يؤد اليمين القانونية ولا يجوز مجادلتها في الأخذ به لما في ذلك جدل موضوعي بشان سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل.

"في المقرر في قضاء محكمة التمييز أنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون تنظيم الخبرة الصادر بالمرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 قد أوجبت على المحكمة إذ رأت أن تندب خبيراً من خارج إدارة الخبراء أو جدول الخبراء أن يحلف يميناً أمامها أو أمام قاضي الأمور الوقتية قبل مباشرته مأموريته إلا أنها لم ترتب البطلان على تخلف هذا الأجراء لأنه غير متعلق بالنظام العام وذلك لأن تقدير محكمة الموضوع لعمل الخبير هو مما يدخل في نطاق سلطتها الموضوعية ولها باعتبارها الخبير الأعلى أن تقدر رأي الخبير ولو في مسألة فنية، وكان ماتثيره الطاعنة بسبب النعي من أن ندب محكمة الموضوع للطبيب الشرعي بإدارة الأدلة الجنائية –والتي عولت على تقريره في قضائها– من دون أن يحلف اليمين على النحو الذي أوجبته المادة السالفة الذكر لا يعدو إلا أن يكون مجادلة موضوعية في سلطة المحكمة الموضوعية مما لا يجوز إثارته أمام محكمة التمييز، ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير مقبول."

(يراجع في هذا الشأن حكم محكمة التمييز في الطعن رقم 536 لسنة 2003 مدني والصادر بجلسة 2005/11/21 والمنشور بمجلة القضاء والقانون لسنة 33 الجزء 3 – صفحة 270 وما بعدها).

الموظف المثالـــي

لشهر يناير 2019

يســر إدارة معهــد الكويــت للدراســات
القضائية والقانونية أن تتقدم بخالص
الشكر ووافر الإمتنان إلى الموظف

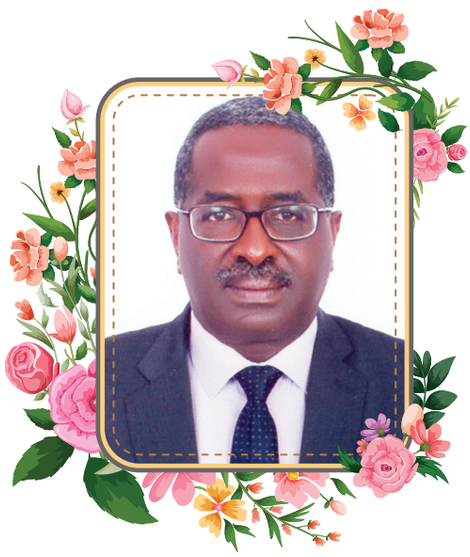

رأفت محمود سري

لما بذله من جهد وتفانٍ، ولتميزه وإبداعه في العمل
راجين له دوام التوفيق والسداد.
وإلى مزيد من النجاح والتفوق.

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com